مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية
University of Anbar Journal for Humanities
P. ISSN: 1995-8463 E.ISSN: 2706-6673
المجلد ١٨- العدد ١ – اذار ٢٠٢١ Volume 18- Issue 1- March 2021

التماسك الاجتماعي في المجتمع الأنباري لمرحلة ما بعد النزوح

الباحث بكر خضر جاسم الصبيحي أ.د حميد كردي عبدالعزيز الفلاحي
جامعة الانبار – كلية الآداب
art.alfalahi_1953@uoanbar.edu.iq

DOI
10.37653/juah.2021.171319

تم الاستلام: ٢٠٢٠/٧/٨
قبل للنشر: ٢٠٢٠/٩/١٢
تم النشر: ٢٠٢١/٣/١

الكلمات المفتاحية
النزوح
التماسك الاجتماعي
داعش

الملخص:

تعد هذهِ الدراسة من الدراسات الوصفية الميدانية، وتهدف بشكل أساسَ إلى التعرف على طبيعة التماسك الاجتماعي في المجتمع الأنباري بعد مرحلة النزوح، فضلاً عن تسليط الضوء على الأسباب التي تهدد التماسك الاجتماعي وسبل المحافظة عليه. و اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة عن طريق استخدام اداة (الاستبيان)، الذي وزع على عينة حجمها (٣٠٠) مبحوث من الذكور والإناث، فضلاً عن بعض المقابلات مع أشخاص فاعلين داخل المجتمع، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها:

– يمثل ثالوث الإرهاب والفساد والصراعات العشائرية، التحدي الأخطر على التماسك الاجتماعي في المجتمع الانباري.

– هناك اختلافات بنسب محدودة في علاقات المبحوثين مع أسرهم وجيرانهم وأقاربهم بعد مُدّة النزوح، وإن هذهِ التغيرات اتجهت نحو تدهور العلاقات الاجتماعية بسبب تداعيات النزوح.

Social cohesion in the Anbar community for the post-displacement period

Researcher Baker Khedar Jasim ProfDr. Hameed Kurdy
College of Arts – University of Anbar

Abstract:
This study is one of the descriptive field studies, and aims mainly to identify the nature of social cohesion in the Anbar community after the displacement phase, as well as to highlight the reasons that threaten social cohesion and ways to maintain. The study relied on the social survey methodology by using the questionnaire tool, which was distributed to a sample of (300) male and female respondents, in addition to some interviews with active persons within the community.
- The triad of terrorism, corruption and tribal conflicts is the most erious challenge to social cohesion in Anbari society.
- There are limited differences in the relationships of with their the respondents families, neighbors and relatives after the duration of the displacement, and these changes tended to deteriorate social relations due to the repercussions of displacement.Key words: Attention control, postgraduate students.

Submitted: 08/07/2020
Accepted: 12/09/2020
Published: 01/03/2021

Keywords:
Displacement;
Social Cohesion
ISIS

©Authors, 2021, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة (Introduction)

تعد قضية التماسك الاجتماعي من القضايا المهمة في المرحلة الراهنة، بسبب ما مَر به المجتمع العراقي عامة والأنباري خاصة بمجموعة من الأزمات و التحديات، التي تعُد الأخطر والأكثر ضراوة في تأريخه المعاصر، و المتمثلةُ بالنزوح والصراع المسلح مع التنظيمات الارهابية، فضلاً عن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي تعرض لها ابناء المجتمع، نتيجة هذا الصراع، الذي ادى الى حصول شرخ وانقسام بين افراد المجتمع الواحد، وافرز عدة مشاكل أخرى بدأت تطفو على ساحة المجتمع. فضلاً عن هذا تعد عملية العودة من النزوح مرحلة جديدة مصحوبة بمتغيرات يشهدها افراد المجتمع، على اعتبار ان العودة من النزوح هي بمثابة نزوح ثانٍ، لذلك سيشهد واقع العلاقات الاجتماعية والروابط وتصورات الناس لبعضهم البعض تغيراً ملحوظاً، والذي بدوره سيؤثر على واقع التماسك الاجتماعي.

وأن هذهِ الدراسة هي محاولة للتعرف على طبيعة وواقع التماسك الاجتماعي في المجتمع الانباري بعد مدة النزوح وقد تألفت الدراسة الحالية من مبحثين: تضمن المبحث الاول متطلبات الدراسة واطارها المنهجي ومفاهيمها والدراسات السابقة، بينما شمل المبحث الثاني الاطار النظري للدراسة الذي توزع على مجموعة قضايا ترتبط بموضوع الدراسة اضافة الى استنتاجات الدراسة وتوصياتها .

وفي الختام نحمد الله ونشكره على اتمامنا هذا العمل المتواضع، وان التمام والكمال له وحده سبحانه وتعالى، و ان الباحث يتحمل لوحدهِ فقط جميع الاخطاء والتقصير الوارد في هذا البحث.

المبحث الأول اولاً: العناصر الأساسية للدراسة

مشكلة الدراسة (Study Problem):

لقد أصبحت الدراسات والتوجهات الاجتماعية نحو قضية الحفاظ على التماسك الاجتماعي من القضايا المهمة في وقتنا هذا، وذلك نتيجة لما مرّ به مجتمعنا العراقي بشكل عام والمجتمع الأنباري بشكل خاص من تحديات وأزمات وكوارث، ابتداءً من دخول تنظيم (داعش) * وسيطرته على بعض المدن، والحرب التي خاضها المجتمع ضد هذا التنظيم الإرهابي، فضلاً عن النزوح الذي تعرضت له العديد من الأسر، إذ بلغ عددُ النازحين (٢.٨مليون نازح داخليا بحسب إحصائية الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥) وما صاحب هذا النزوح

من مآسٍ وتحديات وأضرار مادية ومعنوية، وتعرض المجتمع لهزة قوية في مختلف جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، انتهاءً بالعودة من النزوح، إذ بلغ عدد العائدين من النزوح في مجمل المحافظات التي شهدت صراعاً عسكرياً (٣.٢ مليون نازح بحلول عام ٢٠١٧) إذ بلغت نسبة العائدين من مجتمع الدراسة – مدينة الفلوجة – (٥٢٥,٨٧٠ نازح) * والبدء في حياة جديدة مصحوبة بالكثير من المشاكل ونقص في الخدمات وصعوبة في الاندماج في المجتمع المأزوم. وإذا تأملنا ونظرنا إلى الأوضاع في مجتمعنا اليوم، والمتغيرات التي مضت عليه في الأمس القريب، نلاحظ أنّ المجتمع الأنباري تعرض ومازال يتعرض الى عدّة متغيرات، نعتقد أنّها تؤثر على النسيج الاجتماعي، وتهدد طبيعة التماسك الاجتماعي فيه ويمكن تحديد اهم هذهِ المتغيرات هيه:

ظهور تنظيم (داعش) الإرهابي وسيطرته على بعض المدن، وتشظي المجتمع بسبب حالة النزوح، التي زادت من حدة الاتهامات عند بعضهم (ولاسيما ممن تعرض للأضرار المادية والبشرية) الى بعض الأسر التي بقيت في المدن، بتواطؤهم او انضمامهم إلى تنظيم داعش، في تلك المدة التي صاحبها نهب عدد من المنازل وسرقتها، فضلاً عن عمليات الحرق والهدم التي تعرضت لها، مما أدى إلي ضعف الثقة بين الأفراد في المجتمع، _فإذا تحدثنا بلغة الارقام نلاحظ في احصائية دائرة جنايات الانبار أنّ حجم القضايا الارهابية قد ارتفع بصورة ملحوظة بعد عمليات تحرير المحافظة، إذ تم حسم أكثر من (١٨٠٠)** قضية شكوى في عام ٢٠١٧_ وتوتر في طبيعة العلاقات الاجتماعية ومقاطعة الكثير لهم، فظهرت العوائل المطرودة من المجتمع ولا يسمح بعودتها، والعوائل المتهمة، والعوائل الموصومة بداعش، والعوائل الفاقدة للمعيل، والعوائل المظلومة اجتماعياً، وهذا ما يشكل تحدياً أمام تماسك المجتمع والأمن المجتمعي، فضلاً عن أنّ بعضاً من شركاء العيش أصبحوا مرفوضين. فضلاً عن العمل بالأحكام العشائرية وصعود سلطة العشيرة فوق القانون مثل أخذ الثأر أو النفي أو القصاص وإعلان البراءة من بعض الأسر.

وتأسيساً على ما تقدم فمشكلة الدراسة تعرض تساؤلاً رئيساً: **هل للنزوح والمتغيرات التي صاحبته أثر في مضامين التماسك الاجتماعي في المجتمع الانباري؟**. ومن هذا التساؤل الرئيس نعرض التساؤلات الفرعية الآتية:

. ما هو واقع التماسك الاجتماعي داخل المجتمع الأنباري بعد النزوح؟

. ما المخاطر التي تهدد التماسك الاجتماعي في المجتمع الأنباري؟

. هل انقسام المجتمع على نازحين وباقين في المجتمع الأنباري اثر على التماسك الاجتماعي؟

. ما أثر المؤسسة العشائرية في تعزيز التماسك الاجتماعي؟

أهمية الدراسة (Importance Of The Study):

أ . الأهمية النظرية للدراسة: تسلط هذهِ الدراسة الضوء على طبيعة التماسك الاجتماعي في المجتمع، بعد مدة النزوح والصراع الداخلي التي مر بها المجتمع، و مدى الأبعاد الاجتماعية التي تركتها المتغيرات والتحديات في المجتمع، و تتجلى أهمية الدراسة في رفد حقل علم اجتماع التنمية والمشكلات الاجتماعية بدراسات تهتم بدراسة ابعاد ظاهرة اجتماعية باتت انعكاساتها مؤثرة في المجتمع.

ب . الأهمية التطبيقية للدراسة: نظراً للتحديات التي واجهها المجتمع الانباري في مدة النزوح، والتغيرات التي أصابت المجتمع مثل دخول المجاميع الإرهابية، والحرب ضدها والعمليات العسكرية والأضرار التي لحقت بالكثير من الأسر في مدة النزوح وبعدها، مثل هدم البيوت وحرقها، وفقدان الشهداء والمفقودين والمعاقين، وارتفاع نسبة البطالة والفقر، وتمزق النسيج الاجتماعي بين أفراده، وبروز لغة التهديد والثأر والعمل بالأحكام العشائرية، مثل النفي أو القصاص، جميع هذهِ الظواهر باتت ملموسة ومؤثرة في المجتمع وهذا ما يُسوغ دراستنا متأملين الوصول الى حلول تسهم في وضع سياسات اجتماعية للحد من هذه المشاكل.

أهداف الدراسة (Targets Of The Study):

١. التعّرف على واقع التماسك الاجتماعي في مرحلة ما بعد النزوح في المجتمع الانباري.

٢. التعرف على مصادر تهديد التماسك الاجتماعي في المجتمع الانباري.

٣. التعرف على مصادر تعزيز وتقوية التماسك الاجتماعي في المجتمع الانباري.

٤. التوّصل إلى بعض الحلول والمقترحات للحفاظ على هوية المجتمع من التصدع والحفاظ على طبيعة التماسك الاجتماعي.

ثانياً: الاطار المنهجي للدراسة

أ. نوع الدراسة (Type Of Study):

تعد هذهِ الدراسة من الدراسات الميدانية الوصفية، لأنها في نظر الباحث من انسب الدراسات التي تتناول قضية التماسك الاجتماعي، وتتناسب مع اهداف البحث. وتعتمد هكذا انواع من الدراسات على تحديد مجموعة أهداف جوهرية للدراسة، فضلاً عن بعض المفاهيم المهمة، ذات الصلة بالدراسة، و استخدام منهج أو أكثر في هذا النوع من الدراسات، وتحديد الادوات المستخدمة في الدراسة، ومجالاتها الثلاثة.

ب . منهج الدراسة (method Of Study):

تشير كلمة المنهج الى الطريقة التي يتم بها جمع المعلومات لتحقيق أهداف البحث العلمي، وقد تعددت انواع المناهج، مثل المناهج الميدانية والمناهج المكتبية ومنها تفاعلية وغير تفاعلية...الخ[٣].

كما يعرف المنهج بأنه الطريقة التي يسلكها الباحث للإجابة على الاسئلة التي تثيرها مشكلة الدراسة، فعندما يواجه الباحث أو الانسان العادي مشكلة ما فإنه يبدأ بالتفكير كيف سيحل هذه المشكلة، والمنهج هو الطريقة التي من خلالها يمكن دراسة المشكلة[٤].

ونظراً لطبيعة دراستنا الميدانية وطبيعة المجتمع المدروس استخدمنا منهج (المسح الاجتماعي بالعينة) والذي يعد من اكثر المناهج استخداماً في البحوث الاجتماعية، واكثرها فعالية في معالجة القضايا الميدانية، واكثرها مرونة من حيث جمع المعلومات بالاعتماد على الافراد بعدّهم وحدات للتحليل[٥].

ج . ادوات الدراسة (Study Tools):

١. الاستبيان (Questionnaire): وتعد الاستبانة من الادوات المهمة في الدراسات المسحية، ويعد تصميمة جزءاً مهماً من خطوات البحث العلمي، لأن الاستبيان غير المناسب يؤدي الى تضليل نتائج الدراسة وتشويهها[٦]. اذ يتم من خلال وضع مجموعة من الاسئلة المتنوعة تخص الظاهرة المدروسة، في مستند ويتم توزيعها على عينة الدراسة، لمعرفة اجاباتهم[٧]. وهذا ما قمنا فيه بالضبط، إذ احتوت استمارة الاستبيان مجموعة من الأسئلة مقسمة الى خمس محاور، تضمن المحور الاول معلومات وبيانات أساسية متعلقة بأفراد العينة، وتضمن المحور الثاني بيانات متعلقة بالنزوح، اما المحور الثالث فقد شمل بيانات تخص مؤشرات تعزيز التماسك الاجتماعي، اما المحور الرابع فقد احتوى بيانات تخص

متغيرات تفكك التماسك الاجتماعي، اما المحور الأخير فقد تضمن بيانات تخص المسؤولية الاجتماعية والعشائرية .

٢. **المقابلة: (Interview)** هي محادثة بين شخصين او اكثر، تتم لغرض جمع المعلومات تخص موضوع معين، وهناك وسائل متعددة لإجراء المقابلة، فيمكن اجراؤها وجها لوجه، او من خلال وضع اسئلة أو عبر الهاتف او شبكات الانترنت[٨]. وقد اعتمدانا في هذه الدراسة على نوعين من المقابلات، النوع الاول: هو المقابلات الرسمية التي تمت مع بعض الشخصيات الحكومية المسؤولة، والشخصيات المؤثرة في المجتمع فضلاً عن بعض الافراد ذوي الصلة بالدراسة، اما النوع الثاني: المقابلات غير الرسمية التي تمت مع بعض الأفراد والعوائل في المجتمع وفي احد مخيمات النزوح.

ت	الشخصيات التي تم مقابلتها خلال فترة كتابة الدراسة	العدد
١.	نائب في البرلمان العراقي	١
٢.	مسؤول محلي في محافظة الانبار	١
٣.	رئيس لجنة المصالحة الوطنية في محافظة الانبار	١
٤.	معاون محافظ الانبار للشؤون الامنية	١
٥.	مسؤول في منظمة غير حكومية للإغاثة.	٢
٦.	ناشطين مدنين في مجال الاعمال التطوعية	٤
٧.	شيوخ عشائر ومختارين	٣
٨.	رجال دين	٣
٩.	محامي قانوني	١
١٠.	عوائل نازحة في المخيمات	١٣

٣. **الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي: (Networks)** تعد شبكات الانترنت فضاءً واسعاً يحتوي على الكثير من المعلومات المكتوبة والمرئية، فضلاً عن قنوات برنامج اليوتيوب **(You Tube)**، التي تحفظ الكثير اللقاءات التلفزيونية الموثقة، والتي استفدنا منها

في هذهِ الدراسة، فضلاً عن عمل الاستفتاءات عن طريق شبكة (**Facebook**) التي من خلالها يمكن التعرف على آراء الناس وتوجهاتهم حول قضايا معينة.

ح . تحديد نوع العينة

اعتمدنا في هذه الدراسة على استخدام (**العينة العشوائية الطبقية**) بسبب طبيعة الدراسة المسحية، وطبيعة المجتمع الواسع، المتمثل بمدينة الفلوجة، كما تضمنت العينة العشوائية الطبقية اعطاء جميع فئات المجتمع فرصاً متاحة في التمثيل، حيث يقسم مجتمع الدراسة على عدة فئات طبقية، والتي من خلالها يمكن ان نعمم النتائج على كل وحدات المجتمع. واجريت الدراسة على عينة من مدينة الفلوجة قوامها (٣٠٠) مبحوث من الذكور والاناث. وقد تم توزيع استمارات الاستبيان على اساس مناطق سكن المبحوثين التي وزعت على سبعة احياء في المدينة بشكل عشوائي، علماً ان مدينة الفلوجة تكون من ١٥ وحدة ادارية[٩] وتم توزيع (٥٠) استمارة على كل حي كما مبين في الجدول القادم.

الفئات الطبقية المهنية للعينة	الفئات الطبقية الجغرافية للعينة
موظف مدني	حي نزال
موظف عسكري	حي الشهداء
كاسب	حي المعلمين
عاطل عن العمل	حي الجولان
طالب متفرغ للدراسة	حي العسكري
ربة بيت	مركز المدينة
متقاعد	حي الجغيفي

ثالثاً: مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها

هناك العديد من التعريفات التي تقابل أو تحاول تصوير مفهوم واحد، ويمكن أنْ تكون أسباب التعدد والاختلاف في هذهِ التعريفات مرتبطة بغموض أو تعقيد المفهوم، أو ارتباطه بعدة ظواهر أخرى، وهذا يدل على أنّ المفهوم هو أكثر من كيان لغوي أو اقتراحي، فالمفهوم هو دلالة للتفهم وعن طريقه يمكن التقاط ما هو مقصود، وندرك جوهر الاشياء[١٠]. واختار الباحث ثلاثة مفاهيم اساسية ذات صلة بالدراسة وهي:

١- **التماسك الاجتماعي** (Social Cohesion):

التماسك في الاصطلاح: التماسك الاجتماعي هو مفهوم له تأريخ طويل، وهو ليس مجرد مفهوم اكاديمي أو كلمة جامدة تعني أشياء معينة، بل هو عمل هجين في عدة تخصصات مثل الاجتماع والسياسة والتنمية، ويراد به: العملية المستمرة لتطوير المجتمع باستعمال القيم المشتركة، والتعاون في مواجهة التحديات المشتركة، وتكافؤ الفرص في المجتمع الواحد بناءً على شعور من الثقة والأمل بالعيش المشترك والمعاملة بالمثل بين المواطنين(١١).

والتماسك الاجتماعي هو سمة مهمة في أي شكل من أشكال المجتمعات والتنظيمات والجماعات، ازداد الاهتمام به في المجتمعات المعاصرة، فهو يستخدم كونه وصفاً او سمة نماذج من الشمولية والاستقرار في المجتمع(١٢). ويشير العديد من المهتمين بمفهوم التماسك الاجتماع بأنه مفهوم يتضمن قيماً ومبادئ تهدف الى ضمان عيش الأفراد في المجتمع دون تّميز، وعلى قدم من المساواة، إذ يتساوى الجميع في الحصول على الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، كما انه من المفاهيم التي تذكرنا دائما بالحاجة الى أنْ نكون منتمين بشكل جماعي وندرك أّي نوعٍ من التهميش أو الاقصاء أو عدم المساواة(١٣).

ويعد عالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركهايم (Durkheim) من أوائل الرواد في علم الاجتماع الذين اهتموا بمسألة التماسك الاجتماعي، أو ما أُطلق علية هو (التضامن الاجتماعي) **فعرف التماسك الاجتماعي:** بأنه الجذور الاساسية في مجموعة مشتركة من القواعد والقيم المشتركة او ما اطلق عليه (الضمير الجمعي)، وعلى أساس هذا لا يمكن لأي مجتمع أن يدوم دون وجود مجموعة مشتركة من القواعد التي يلتزم بها الناس(١٤). ويقول **(دوركايم)** ان درجة قوة التماسك الاجتماعي تعتمد على طبيعة الجماعات والمنظمات والمجتمعات، التي تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً في أنماط سلوك الفرد(١٥).

٢- التضامن (Solidarity):

التضامن في الاصطلاح: يشير مفهوم التضامن الى الإيمان بالاشتراك في الأهداف والمصالح، وهو يعد أمراً عظيم الشأن بوصفه مصدراً للقوة والمقاومة، ولأنّه يُعّد ضمناً تعبيراً عن وحدة الهدف. ويعتقد أنّ الأيمان بالتضامن كغاية في نفسه، وليس وسيلة لبلوغ غاية معينة، والتضامن من الأمور التي تميز المجتمع المحلي المهني في الطبقة العاملة التقليدية(١٦).

وكان الفيلسوف وعالم الاجتماع البريطاني هيربرت سبنسر(Spencer) قد استعمل هذا المفهوم في كلامه عن العمل، إذ أشار الى التقسيم الآلي للعمل وعن التقسيم العضوي للعمل، واقتبس أيميل دوركايم هذهِ الفكرة فطبقها على أنماط التضامن الاجتماعي، في كتابه **(حول طريقة تقسيم العمل الاجتماعي)** وعن طريقه ميز بين المجتمعات التقليدية و المجتمعات الحديثة التي يطغى عليها تقسيم العمل(١٧). وقد ميز دوركايم بين نوعين من انواع التضامن هما: **التضامن الميكانيكي:** وهو يسود ويمثل المجتمعات البدائية، ويعبّر هذا النوع من انواع التضامن عن الشعور الجمعي، ويعكس مفهوم (النحن) لأنّ كافة أفراده متجانسون عقلياً وأدبياً، ومشتركون في المعتقدات، ونظام تقسيم العمل بينهم قائم على العمر والجنس، الذي يتصف بالبساطة(١٨). **تضامن العضوي:** وهو يسود في المجتمعات الحديثة، ويُعبرّ هذا النوع من التضامن عن العلاقات الجزئية الجانبية، إذ تعتمد على المصلحية الذاتية والوظيفية المهنية. ولا يوجد أي أثر للأواصر القبلية أو القرابية، وفي ضوء هذا تكون العلاقات الاجتماعية سهلة الانحلال، وهذا ما يفسّر ضعف الضمير الجمعي(١٩).

٣- النزوح (Displacement)

يسعى الأدب العلمي و الأكاديمي الواسع الى تحديد تعريف أنماط جديدة من النزوح، والهجرة القسرية والهجرة الدولية، واعادة تصنيفها. وتعدّ التعريفات مهمة جداً إذ تكمن علاقتها بوضع الدعامات اللازمة والمباشرة في السياسات والممارسات التشغيلية والتطبيقية، التي تشكل الحماية والمساعدة التي يتلقاها الأفراد في حالات الطوارئ والكوارث والتحولات وخطوات ما بعد الطوارئ، (٢٠).

تعريف الأستاذ (جون بينتJon Bennett) للنزوح: بأنّهُ حركة الأشخاص أو مجموعة من الأشخاص أُجبروا على الفرار أو مغادرة منازلهم أو اماكن اقامتهم المعتادة، لتجنب النزاعات المسلحة وحالات العنف المعمم او الكوارث الطبيعية، أو أعمال من صنع الإنسان، و الذين بالأصل لم يعبروا حدود الدولة المعترّف بها دولياً(٢١). **كما ويعرف النزوح بأنه:** الحركة الإجبارية للأشخاص أو السُكّان، غير المهاجرين من مكان إقامتهم المعتادة الى أماكن أخرى في اراضيهم الوطنية، أو هم الأشخاص المشردون داخلياً الذين تعترف بهم الأمم المتحدة والمنظمات، على الرغم من أنّهم ليس لديهم وضعهم الدولي(٢٢). ويمكن أنْ نعرّف النزوح بأنه الانتقال القهري والإجباري للأفراد من مكان سكنهم الاعتيادي الى مكان آخر،

نتيجة أوضاع وظروف اضطرارية، مثل الحروب والكوارث الطبيعية والارهاب، التي تسلب إرادتهم في البقاء، فتجبرهم على النزوح إلى مكان آخر، الذي غالباً ما يكون مصاحباً للعديد من المشاكل والتحديات.

رابعاً: نماذج مختارة من دراسات سابقة

الدراسة العراقية:

١. دراسة مؤيد منفي محمد شرقي الموسومة (دور الصراع السياسي العشائري في التماسك الاجتماعي في محافظة الانبار، دراسة سوسيو انثروبولوجية)[٢٣].

يشير الباحث في هذه الدراسة الى علاقة النظام العشائري بالصراع السياسي القائم في محافظة الانبار، ومدى انعكاس هذا الصراع على طبيعة التماسك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية في المجتمع، إضافةً لهذا التعرف على طبيعة الظروف التي مّرت بها المحافظة في السنوات الأخيرة عقب الاحتلال الامريكي سنه ٢٠٠٣ وما نتج عنها من فوضى.

أهداف الدراسة: هدفت هذهِ الدراسة إلى الكشف عن...

١. الصراع السياسي العشائري في تحقيق التماسك الاجتماعي في محافظة الانبار.

٢. الصراع السياسي على المناصب الحكومية.

٣. الصراع بين أبناء العشيرة على الزعامة.

منهج الدراسة: استعمل الباحث مجموعة من المناهج اهمها: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج السوسيو انثروبولوجي. **اما عينة الدراسة:** فكانت في محافظة الانبار لتكون مجالاً للدراسة الميدانية، وبلغ عددها (٤٠٠) مبحوث، وقد قسمها على اربع مناطق سكنية.

نتائج الدراسة:

١. أّن معظم أفراد العينة يؤكدون على وجود صراع سياسي بين العشائر على المناصب الحكومية وكانت نسبة الذين اكدوا وذلك ٨٧%، ووجود صراع عشائري، ومن يقف وراء هذا الصراع هم العشائر والصحوات.

٢. لا يوجد صراع بين أفراد المجتمع، وذلك بسبب التماسك الاجتماعي بين أفراد العشيرة الواحدة عند الصراع على المناصب السياسية أو الحكومية.

٣. أنّ اغلب أفراد عينة البحث كانوا يفضلون الولاء للعشيرة أكثر من الولاء للأحزاب السياسية بسبب ضعف التجربة الديمقراطية، فضلاً عن الرفض في تقبل الافكار الحديثة التي تواكب التغيرات الاجتماعية .

٤. كشفت الدراسة إلى انعكاس الصراع السياسي على الوضع الأمني في المحافظة، وكانت نسبة الذين أكدوا هذا ٩٦% أنّ الصراع السياسي انعكس على وضع المحافظة الأمني.

الدراسة العربية:

١. دراسة المعهد الملكي المغربي للدراسات الاستراتيجية (الرابط الاجتماعي في المغرب سنة ٢٠٠٩م)[٢٤].

أنجزت هذه الدراسة في ثلاث مراحل: وهي مرحلة نوعية ومرحلة كمية ومرحلة مكملات البحث الوطني، إذ تطلب انجازها صياغة ٢٤ تقريراً، وتنظيم ٤٠ ندوةً، والاستعانة بأكثر من ١٢٠متدخلاً منهم باحثون مشاركون ومنهم من طلبة الدكتوراه لتشخيص الرابط الاجتماعي عبر دراسة ادوار الفاعلين ونخب بالمجتمع المغربي وقد هدفت هذهِ الدراسة إلى:

١. تهدف هذهِ الدراسة إلى البحث في أهم مواطن تحول الرابط الاجتماعي في علاقته بالمراحل الانتقالية للمجتمع المغربي.

٢. تحديد أنماط جديدة من الضبط والتنظيم وتعزيز التماسك والتعايش .

٣. وضع خريطة للفضاءات الاجتماعية التي يتجّلى فيها أكثر ضعف الرابط الاجتماعي ومحاولة توضيح مظاهر التفكك.

٤. تحديد أنماط جديدة من الضبط والتنظيم وتعزيز التعايش المشترك واقتراح سياسات عمومية مناسبة.

استنتاجات الدراسة :

. تختلف الروابط الاجتماعية فيما بينها من حيث القوة، لكن يبقى الرابط الأسري أقواها، إذ يمنح الفرد إحساساً بالأمان ومع ذلك فإنّ التحولات المتسارعة التي تعرفها الأسرة تؤدي إلى ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية.

. أنّ الثقة بين الأشخاص و تجاه المؤسسات تتسم بالضعف عموماً، مع أنّ قيمة الثقة هي المعيار الذي نقيس به قوة نظام مجتمعي، أو ضعفة قدرته على مقاومة عوامل التفكك.

. مازالت هناك نسبة مقلقة من العلاقات بين الأفراد وبين الدولة تُنسج على هامش القوانين، ويجب تدارك هذهِ الوضعية كونها تعرض سلامة الدولة للخطر وتؤثر في جهود التنمية.

. تشكل أزمة الوساطة الاجتماعية والسياسية أحد مظاهر هشاشة التماسك الاجتماعي وضعف الروابط، وتتفاقم هذهِ الازمة نتيجة ضعف الثقة.

ثالثا : الدراسة الأجنبية:

١. دراسة بروتاب ماكهيرجي و لوبمدرا راي ساراويتي الموسومة بـ(مستويات وأنماط التماسك الاجتماعي وعلاقتها في التنمية في الهند)[٢٥].

أجريت هذهِ الدراسة في بعض المدن الهندية، إذ انطلقت فكرة الدراسة من الإشكالية الرئيسة التي أشار لها الباحثان، وهي أثر التماسك الاجتماعي وعلاقته في انخفاض معدل النمو والتنمية والأمن الاجتماعي في بعض المدن، إذ تعدُّ الهند من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم لكن غالبية سكانها لا يتساوون بشكل متكافئ وموحد من فوائد وفرص التنمية، بسبب وجود التهميش وعدم المساواة ولاسيما في قطاع الصحة والتعليم، وهدفت الدراسة الى:

١- قياس التماسك الاجتماعي من منظور المرأة. ٢- دراسة شدة التماسك الاجتماعي عن طريق مؤشرات الصحة والتعليم. ٣- التعرف على مستويات التماسك الاجتماعي وأنماطه في مختلف الفئات الاجتماعية في الهند.

نتائج الدراسة:

١. ان ٦٥%من النساء في الهند لا يستخدمن أيّ مرافق صحية عامة او حكومية للعلاج، إذ يُعدّ هذا المؤشر بمثابة الثقة ما بينهن وبين المؤسسات الحكومية، فضلاً عن مدى فاعلية المؤسسات، ومنها استنتج ان الحكومة الهندية مقصرة و قد فشلت في توفير البني التحتية المناسبة والخدمات الصحية، وهذا انعكس سلباً على مستوى التماسك الاجتماعي.

٢. أنّ النساء المنتميات الى بعض القبائل المذكورة في الاستبانة وللطوائف المسيحية والمسلمين، اقل تماسكاً اجتماعياً من بقية النساء، ويعود السبب الى التهميش والحرمان من بعض الحقوق والمشاركة في العمليات التنموية.

٣. أنّ النساء في الأقاليم الوسطى والشرقية، اقل تماسكاً اجتماعياً، بسب الاضطرابات السياسية والاجتماعية السائدة، وضعف منظومة التعليم.

٤. أنّ التماسك الاجتماعي من منظور المرأة يمكن أنْ يكون مفيداً للغاية في صنع قرارات وسياسات حكومية، لاسيما عندما يكون هناك صعوبة في إيجاد بيانات حقيقية للدراسة، وأنّ للتماسك الاجتماعي تأثيُر كبيراً وقويّ على جميع المؤشرات التنموية.

المبحث الثاني :الاطار المرجعي والنظري للدراسة

اولاً: مقاييس التماسك الاجتماعي:

١. أحاديث الأفراد داخل المجتمع: يعد الحديث المتبادل بين الأفراد داخل المجتمع أو التنظيمات الاجتماعية والمجموعات، مقياساً مهم للتعرف على طبيعة التماسك الاجتماعي، إذ يمكن قياس شعور الأفراد بالرضا عن الجماعة واستخدام كلمة " نحن" بدلاً من " أنا " كدلالة على قوة التماسك الاجتماعي(٢٦).

٢. علاقة الصداقة بين افراد المجتمع: يرجع هذا المقياس إلى (فستنجر وشاختر) حيث اجريا دراسة عن علاقات الصداقة بين الأفراد من جماعة الى أخرى في المدينة الجامعية، وقام كل طالب بتحديد أصدقائه، وتم تحديد نسبة من اختاروا من ضمن وحداتهم السكنية للعدد الكلي في المدينة الجامعية، و تحديد النسبة المئوية بين من اختار من داخل جماعته او خارجها(٢٧).

٣. درجة انصياع الأفراد للمعاير: يشير مفهوم التماسك الاجتماعي في مقابل مفهوم "الامعيارية" او "الانومي" الى قوة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، والتي تعد وظيفة لتكامل المعايير مثل التضامن والثقة والتعاون(٢٨). أما عدم الانصياع أو الأنومي فهو حالة يمر فيها المجتمع تكون فيه المعايير غير قادرة او فاعلة في تنظيم سلوك الأفراد، اي تصاب بالاضطرابات وعدم المقدرة على أداء وظائفها مما يؤدي الى حالة التفكك الاجتماعي(٢٩).

٤. تماسك الأفراد وقت المحن والأزمات: يمكن قياس التماسك الاجتماعي من خلال وجود او عدم وجود الأفراد المتماسكين والمنظمين في أوقات الشدائد او الأزمات، فتعاون ووجود الأفراد أوقات الأزمات عادة ما تكون اقل عرضة للتفكك وقت الأزمات، اذ ما قورنت بالجماعات غير المتماسكة فتآزر وتساند الأفراد داخل المجتمع يعد من الحالات ذات الأهمية المحورية بالنسبة للمجتمع(٣٠).

٥. العمل التطوعي: يعد العمل التطوعي من الركائز الأساسية في بناء المجتمع وتعزيز التماسك الاجتماعي بين المواطنين، والعمل التطوعي هو ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطاً

وثيقاً بكل معاني الخير والعمل الصالح عند أفراد المجتمع[٣١]. ويحتاج كل مجتمع من اجل تحقيق التماسك الاجتماعي الجيد الى أعضاء على مستوى عالٍ في الالتزام بالمشاركة والأعمال التطوعية، في شؤون المجتمع، لاسيما عندما يتعرض إلى بعض الأزمات والكوارث[٣٢].

ثانياً: مؤشرات التماسك الاجتماعي:

في السنوات الأخيرة أصبحت هناك مقاربتان رئيستان لدراسة مؤشرات التماسك الاجتماعي في المجتمعات **المقاربة الأولى:** وهي مقاربة اجتماعية نفسية مبنية على دراسات تخص التكامل الاجتماعي والاستقرار والتضامن والاندماج بين الأفراد في المجتمع. أما **المقاربة الأخرى:** فهي نهج مخطط وموجهه نحو السياسات التنموية التي تتبناها الحكومات داخل المجتمعات، والتي تعد التماسك الاجتماعي شرطاً مسبقاً من اجل تحقيق الرفاه الاقتصادي، والازدهار والاستقرار السياسي. [٣٣]

١ـ الانتماء/ العزلة، إذ يشير الانتماء إلى الشعور بالهوية في المجتمع، إذ يسمح للأفراد بالشعور بأنهم جزء من المجتمع، يقابل ذلك العزلة الاجتماعية التي تشير إلى عدم الانتماء.

٢ـالادماج/ الإقصاء، ويعني به مدى تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع في مؤسسات المجتمع، ومعايير استيعاب الأفراد داخل المؤسسات الرسمية.

٣ـ المشاركة/ عدم المشاركة، وتعني قدرة الأفراد في المشاركة باتخاذ القرارات والنشاطات داخل المجتمع من عدمها.

٤ـ القبول/ الرفض، وهو مؤشر غالباً ما يستخدم في المجتمعات التعددية، وتعني شعور أفراد المجتمع بالقبول من الآخرين والاعتراف بهم كونهم جزءاً من المجتمع.

٥ـ الشرعية/غير الشرعية، ويقصد بها شعور الأفراد بالسلطة على المؤسسات و المنظمات السياسية والاجتماعية وكيف تمثل هذه المؤسسات المختلفة الناس ومصالحهم[٣٤].

ثالثاً: مزعزعات التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي

أصبحت قضية الحفاظ على التماسك الاجتماعي من القضايا المحورية والمهمة في عصرنا الحالي، وذلك أن المجتمع يتعرض لأنماط مختلفة ومستويات متفاوتة من الضغوطات التي تهدد تماسكه ووجوده، وتدفع الى مواجهة مصير التفكك والانحلال. لن نبتعد كثيراً عن المجتمع العراقي فهو كفيل في تغطية هذه المتعلقات ، كونه من المجتمعات المتأزمة، و الذي

قضى مختلف عقوده في الخروج من ازمة والدخول في اخرى، والتي افرزت مشاكل على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي ...الخ. والتي عملت على تفككه وتهديد تماسكه الاجتماعي، واننا إذا ما تأملنا الاوضاع في المجتمع العراقي خلال العقد الاخير نلاحظ ان المجتمع تعرض لعدة تغيرات أثرت على مختلف جوانب الحياة فيه، سواء اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً. فقد مر المجتمع العراقي بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية عصيبة، لم يشهدها اي مجتمع في العالم خلال القرن الحادي والعشرين، والمتمثلة بالاحتلال الأمريكي سنة ٢٠٠٣ وسقوط الدولة ونظامها، وانهيار كافة مؤسساته الرسمية. وان هذا الاحتلال وما ترتب عليه من تداعيات وأزمات شكل السبب الأساسي في عملية انهيار المجتمعات ووقوعها في الفوضى التي تؤدي إلى سلوك هدم القيم الاجتماعية وتأكلها[٣٥].

الشكل (١)يوضح المتغيرات التي ينبغي دراسة والاهتمام بالتماسك الاجتماعي بعد حصولها في المجتمع.*

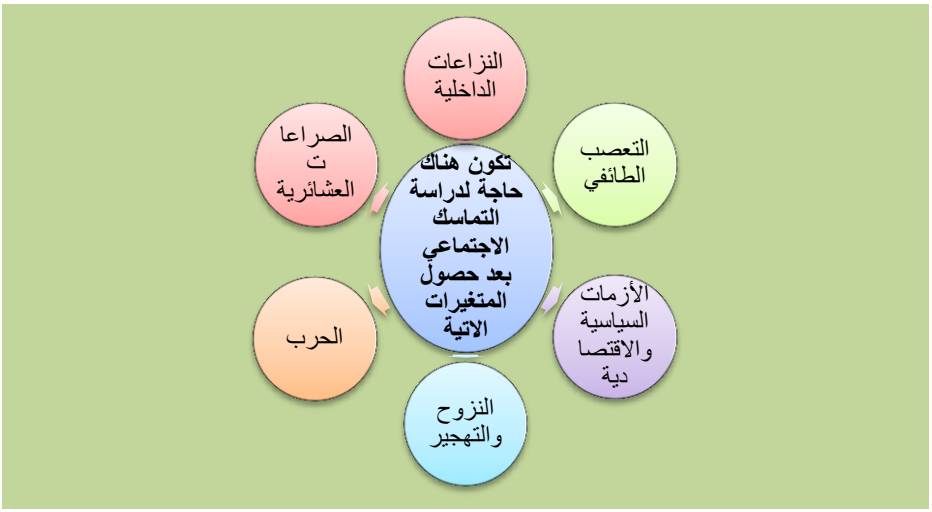

من جانب آخر شكلت الأزمة السياسية او (المعضلة السياسية) متغيراً جديداً في عدم استقرار المجتمع، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، الذي عرقل حركة التغيير والاندماج الاجتماعي، وتبديد كفاءاته وموارده وتصارع حكامه والممارسات الا وطنية من بعض النخب السياسية، التي حولت اغلب العراقيين إلى أن يكونوا مستلبين في بلدانهم[٣٧]. ناهيك عن الحرب الطائفية في البلد بعد حادثة (تفجير مرقدي الإمامين علي الهادي وحسن العسكري في مدينة سامراء) التي راح ضحيتها ألاف من القتلى والمفقودين والتي أحدثت شرخاً كبير بين أبناء الشعب الواحد. اذ شكل هذه العمل الإرهابي البداية الرئيسة للاحتقان الطائفي بين

مكونات المجتمع، والبداية الحقيقية لمشكلة النزوح والتهجير ألقسري في العراق[٣٨]. فضلاً عن هجوم تنظيم (داعش) وسيطرته لعدة سنوات على حوالي ثلث الأراضي العراقية، وما رافق ذلك من موجات للنزوح السكاني نحو جنوب العراق وشماله، و استهداف أبناء الأقليات مثل الأزديين والمسيحيين والشبك، إنّ جميع هذه الأحداث سببت الفوضى في المجتمع العراقي، مما دعت الحاجة إلى التفكير في إعادة بناء العلاقات الاجتماعية بين الافراد والجماعات داخل المجتمع وتسهيل أمر الاندماج الاجتماعي بين هذه المجتمعات التي كانت ضحية لهذه الصراعات والحروب[٣٩]. فضلاً عن ذلك أنَّ التجارب التي حصلت في تعزيز التماسك الاجتماعي في الآونة الأخيرة،

الشكل (٢) عمليات التحول بين التماسك الاجتماعي والصراع. [٤٠]

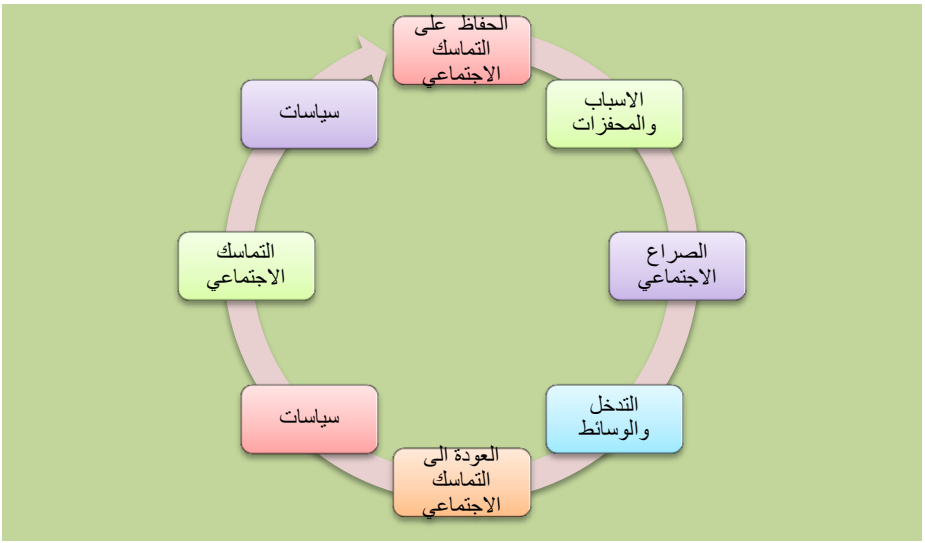

تشكل مقاربات وآفق جديدة يمكن الاستفادة منها في تعزيز برامج التماسك الاجتماعي وتقويته ومواجهة الضغوطات الناتجة عن انهيار العلاقات الاجتماعية او ضعفها، والتوجه نحو تحقيق الاستقرار المجتمعي، وتشخيص متغيرات التماسك الاجتماعي والتكامل ومتغيرات التفكك والضعف. فمن كان يتصور أن يستقر آلاف من المواطنين من الفلوجة والرمادي وتكريت في مدن إقليم وكردستان التي تتميز بالوعي القومي ولا تقبل النقاش فيه، او في مناطق جنوب العراق والنجف وكربلاء التي تختلف في الكثير من العادات والتقاليد معهم[٤١]. ومن المفترض ان التماسك الاجتماعي هو شرط اساس لديمومة اي مجتمع واستقراره، لأن حالة الصراع والتفكك تعني إبادة المجتمع وزعزعته، وبالتالي فأن اي مجتمع يبني مجموعة من السياسات أو البرامج من أجل تعزيز وتعظيم التماسك الاجتماعي فيه، وبالتي هي توافر

الاستقرار اللازم والضروري للمجتمع من أجل بقائه سليماً ومستقراً، وبالتالي يعرض اغلب المتناولين لدراسة التماسك الاجتماعي السؤال الآتي:

ما هي المتغيرات التي تحرك المجتمع نحو الصراع الاجتماعي؟ وبما أن الصراع الاجتماعي في أي مجتمع لا يمكن عدّه الا حالة سلبية، فما آليات التفاعل والوسائل التي تضعها المجتمعات لمحاولة العودة الى حالة التماسك والاستقرار؟ إذ ما تحقق التماسك والاستقرار، فماهي البرامج الجديدة التي يتم تبنيها وصياغتها لضمان قوة هذه البرامج ؟[٤٢]

رابعاً: المجتمع الأنباري في ظل الأزمات:

تختلف المفاهيم المرتبطة بالأزمات وتتعدد تبعاً للبعد الذي تدرسه هذه المفاهيم، نظراً لارتباط مفهوم الأزمة بأكثر من بعد مثل البعد الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي والسياسي، وقد استخدم علماء الاجتماع مفهوم الأزمات للإشارة الى التغيرات المفاجئة التي تحصل بشكل غير مخطط لها، او تبعات ونتائج ظواهر اجتماعية خطرة مثل الحروب والصراعات الداخلية[٤٣]. عادةً ما تظهر الأزمات على شكل حلقة وسلسلة متواصلة ومتغيرات مرتبطة مع بعض، لأن الازمة ظاهرة اجتماعية مثل باقي الظواهر، يطلق عليها الباحثون ((دورة حياة الازمة)) واهم مراحل هذه الدورة هي[٤٤]:

١. مرحلة الميلاد: إذ تبدأ الأزمة في الظهور على ساحة المجتمع على شكل إحساس مبهم يلوح في الأفق، وينذر بوقوع أمر خطير وغير متوقع ناتج عن افرازات متغيرات اخرى متفاقمة حصلت في المجتمع[٤٥]. وتعد مرحلة بداية ظهور الاحتجاجات(٢٠١٣) في بعض المحافظات مثل الأنبار والموصل وصلاح الدين وديالى، وإقامة ساحات الاعتصام على الخط السريع الدولي، وتوتر الخطاب الديني والعشائري والسياسي، والتصعيد ضد الحكومة المركزية، هو ميلاد للأزمة الراهنة التي مر بها المجتمع الأنباري.

٢. مرحلة النمو والاتساع: وتظهر هذهِ المرحلة نتيجة عدم وجود حلول ومعالجة الازمة في مرحلتها الاولى، لذلك تنمو الأزمة وتدخل في الاتساع، إذ تغذيها محفزات مستمدة من الازمة نفسها، ومن نمو فكر وطرح لمفاهيم واهداف والتي يطلق عليها من يتبناها، ((القضية))[٤٦]. وتتجسد في هذهِ المرحلة تطور مشروع ساحات الاعتصام، ودخول بعض الاطراف (الراديكالية) وتبني مشاريع وأفكار سلبية لا تخدم مصلحة ابناء المجتمع، مثل اطلاق هتافات طائفية، والمطالبة بإسقاط الحكومة، والاصطدام مع الأجهزة الأمنية.

٣. مرحلة النضج والانفجار: وهي أخطر مرحلة تّمر فيها الأزمة، بسبب أثارها المدمرة والقاسية، والتي تؤثر على شريحة واسعة من افراد المجتمع، وتترك أثراً كبير على مختلف جوانب الحياة[٤٧]. وتتجلى هذه المرحلة في ازدياد التوتر في الأوضاع داخل المدن التي شهدت حركات احتجاجية، ودخول تنظيم (داعش) على الخط الساخن، واشتباكه مع القوات الامنية وسيطرته على العديد من المدن والنواحي، مثل مدينة الفلوجة، وتكريت، والموصل، والحويجة، واعلان خلافته المزعومة، ونزوح الكثير من السكان الى خارج مدنهم، وسقوط العديد من القتلى والجرحى.

٤. مرحلة الانحسار: وهي مرحلة تخفيف آثار الأزمة، والتقلص بعد الصدام العنيف، الذي يفقد الازمة قسماً من قوتها، إذ تحقق بعض اهدافها والتي تشهد تحرك واضحاً من اجل مجابهتها[٤٨]. عقب سيطرة (داعش) على بعض المدن، وحركات النزوح الكبيرة اتخذت الحكومة العراقية مجموعة من الإجراءات الطارئة، على صعيد الاغاثة الانسانية للنازحين، وتقديم المساعدات الطارئة، فضلاً عن خطة استعادة المناطق المحتلة من قبل داعش، وبالفعل بدأت المدن تتحرر مدينة تلو الاخرى، وعودة الكثير من الاسر النازحة الى مدنهم.

٥. مرحلة الاختفاء: وهي المرحلة التي تصل فيها الازمة الى فقدان قوتها وتأثيرها، والدافع المولد لها، إذ تتلاشى مظاهرها تدريجياً، ويعقبها استقرار نسبي[٤٩]. وهي مرحلة اكتمال تحرير كل المدن العراقية التي سيطر عليها تنظيم داعش، وعودة اغلب العوائل النازحة، فقد شرعت القوات الامنية بحملات تطهير المدن واستعادتها، ابتداءً من مدينة تكريت، وانتهاءً بمدينة القائم، وعودة عجلة الحياة تدريجياً الى ما كانت علية، بالرغم من الاثار التي تركتها الحرب والنزوح على المجتمع العراقي.

ضريبة الأزمات في المجتمع العراقي ما بعد ٢٠١٣ بالأرقام :

١- قتل ما يقارب (٥٥٧٦) شخصاً وجرح (١١٦٦٦) شخصاً في عام ٢٠١٤ بحسب احصائية لجنة حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠١٤، إذ بلغ معدل العمليات الإرهابية يومياً (١.٦) عمل ارهابي. [٥٠]

٢- ارتفاع وتيرة الانتهاكات الممنهجة من قبل التنظيمات الارهابية لاسيما بعد سيطرة تنظيم داعش على عدة مدن، إذ اقدم تنظيم داعش على اعدام (٢٠٠٠) مواطن يزيدي وخطف ما يقرب (٦٤١٧) اخرين، فضلاً عن اعدام اكثر من (١٧٠٠) طالب في معسكر

(سبايكر) فضلاً عن اعدامات جماعية لافراد من عشائر مختلفة في الانبار وصلاح الدين. (٥١)

٣- نزوح ما يقارب اكثر من (٥,٧٥١,٩٩٦) فرداً من مدنهم في عموم العراق ما يعادل(٤%) من سكان البلد، منذ عام (٢٠١٤) بسبب حالات العنف والهجمات الارهابية التي شنها تنظيم (داعش) (٥٢). اما اكثر المدن التي شهدت حركات النزوح، فبحسب (مصفوفة تتبع النازحين) التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، فقد شهدت مدينة الفلوجة (٥٢٤٨٧٠) نازحاً، تليها مدينة الرمادي (٤٥٩٤٠٨) نازحاً، ثم مدينة هيت (١٨٠,٦٤٢) نازحاً، اما في محافظة نينوى، فقد بلغ عدد النازحين من مدينة الموصل مركز المحافظة (٨٨١٩٧٠) نازحاً، تليها مدينة تلعفر(٣٠٧٢٦٦) نازح، ثم قضاء الحمدانية (١٣٨٦٦٦) نازحاً، اما محافظة صلاح الدين فقد شهدت مدينة تكريت اعلى نسبة للنزوح بواقع(١٧١٣٣٦) نازحاً، ثم قضاء الشرقاط (١١٩٩٥٢) نازحاً، ثم قضاء بيجي (٦٥٤٤٨) نازحاً، كما شهدت مدينة كركوك (١٥٢٧٩٦) نازحاً، يليها قضاء داقوق (١٢٢٠٠٤) نازحاً، ثم قضاء الحويجة (١٥٠٤٢)نازحاً (٥٣).

٤- مارست عصابات داعش الارهابية ابشع الجرائم في المناطق التي سيطروا عليها، مّما ادى الى تعرض الكثير من السكان الى النزوح قسراً، لتجنب أعمال العنف وانتهاكات حقوق الانسان، اذ بلغ عدد النازحين الذين تعرضوا الى انتهاكات حقوق الانسان، كما تبين في المسح الذي قامت به وزارة التخطيط العراقية، بأن اعدد النازحين الذين تعرضوا للقتل او القصف يبلغ (٥٢٩٢) شخصاً، وقد سجلت محافظة نينوى اعلى نسبة (٢٨%) وتليها محافظة صلاح الدين بنسبة (٢٣%)، ومحافظة الانبار نسبة (١٦%) شخصاً، كما بلغ عدد النازحين الذين تعرضوا الى للاختطاف والاختفاء (٢٣٧٤) شخصاً، اذ بلغت نسبتهم في محافظة نينوى (٣٦%) تليها صلاح الدين بنسبة (٢٣%)، ومحافظة الأنباري بنسبة (٢٠%) شخصاً، كما بلغ عدد الاسر النازحة التي فقدت الاتصال بأحد افرادها(٣٦٧٢) أسرة، تأتي محافظة صلاح الدين بالمرتبة الأولى بنسبة (٣٨%) تليها نينوى بنسبة (٣٠%)، ثم محافظة الانبار بنسبة (٢٧%) شخصاً، فضلاً عن هذا بلغت نسبة الأسر التي صودرت وثائقهم الرسمية خلال عملية النزوح (١٤٧٦٧) اسرة، وقد سجلت اعلى نسبة في محافظة نينوى، بنسبة(٥٠%) تليها صلاح الدين بنسبة(١٨%) ثم محافظة الانبار بنسبة(١٢%) شخصاً(٥٤).

٥- وتبين تقديرات المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة (٢٠١٥) ان عدد النازحين الذين يقعون ضمن سن العمل بعمر (١٥ سنة فأكثر) يبلغ (٤٣٩.٢ الف) نازحاً ويشكلون (٥٦.٦%) من عدد النازحين الكلي البالغ(٧٧٧.٥ الف) نازحاً بعمر (١٥ سنة فأكثر)، اي حوالي(٤٠.٣%) من عدد النازحين لهذه الفئة نشطين اقتصادياً، واستطاعوا ترتيب امورهم اقتصادياً، و(٧٩.٠الف) نازحاً عاطل عن العمل، فيما بلغ مجموع العاملين(٩٧.٩الف) نازحاً[٥٥]. اما نسبة (الاعالة)* فتبين الاحصائيات ومعدلات المشاركة الاقتصادية بين النازحين انحسار في فئة النازحين (**المنتجين**) وارتفاع في نسبة (**الاعالة**)، بسبب ضغوطات وتأثير النزوح، اذ بلغت نسبة الاعالة العمرية للنازحين (٨٣.٥%)[٥٦].

٦- وبالتالي فأنه كما متعارف علية كلما ازدادت معدلات الاعالة يقل الدخل الفردي، وبالتالي يؤثر هذا على طبيعة المستوى المعاشي للحياة اليومية، كما بلغت نسبة اعالة الاطفال بين النازحين (٧٩.٩%)، اي ان لكل(١٠٠ فرد) بعمر (١٥. ٦٤) يعيل (٧٩.٩طفل بعمر (١٥.١ سنة) [٥٧]. وهذا مؤشر واضح على مستوى الجهد والعبء الكبير الذي يتحمله افراد الأسر النازحة من اجل اعالة افراد أسرهم، فضلاً عن كونه عامل مهم في اتجاه الاطفال الى العمل وتركهم مجال التعليم من اجل سد حاجات الاسرة. و بلغت نسبة الإعالة الاقتصادية للعموم النازحين (٧.٩%) اي مقابل كل(٨ افراد) من النازحين هناك (واحد فقط) يعمل[٥٨].

٧- تبين نتائج المسح الذي اجرته وزارة التخطيط حول نسب الدمار في المنازل السكنية، بعد الحرب على داعش، تصدرت محافظة نينوى بنسبة دمار (٤٢.٧%) تليها محافظة صلاح الدين بنسبة (٢٠.٢%) ثم محافظة الانبار التي بلغت نسبة الدمار فيها (١٩.٢%)[٥٩]. وبلغت القطاعات المتضررة (٨٤٥٧)الف وحدة اقتصادية مختلفة الانواع، كان الاكبر منها هو قطاع الابنية الحكومية البالغة (٢١٦٧) يليها قطاع النقل (٢٠٤١) وحدة مدمرة ، كما اظهرت النتائج ان التكلفة المادية للخسائر في جميع القطاعات قد بلغت (٧٥.٣٠٦) تريليون دينار[٦٠].

٨- وقد الحق النزوح خسائر كبيرة بجانب البطالة والفقر والهشاشة الغذائية، اذ بلغت قيمة الخسائر (٥.٣) ترليون دينار سنوياً، منذ بدء النزاع عام ٢٠١٤، كما ان تأثير النزوح في سبل كسب العيش شديداً في المحافظات المتضررة من النزوح والصراع الحربي، اذ ارتفعت

معدلات البطالة في صفوف النازحين من(١٢.٦%) لعام ٢٠١٤، الى (١٧.٧%) عام ٢٠١٧[٦١]. ويبدو ان هذه النسب العالية من البطالة قد اثرت على رفع نسبة الفقر كذلك، في المجتمعات التي تعرضت الى النزوح البالغة (٤١.٢%)، اذ بلغ عدد الفقراء الجدد (٢.٨مليون) نسمة من بين الفقراء الذين يقدر عددهم (٨.٢ مليون) فقير لعام ٢٠١٤، ويؤلف النازحين (٥٠%) من اجمالي الفقراء الجدد، اي(نصف مليون فقير)، وبنسبة (١٧%) من اجمالي الفقراء العام في المجتمع العراقي[٦٢].

خامساً: آّليات المحافظة على التماسك الاجتماعي:

١- الأهداف المشتركة (Goals Attainments): إنْ المصالح والأهداف المشتركة هي الأساس لبناء المجتمعات وتماسكها، سواء كانت مجتمعات صغيرة أم كبيرة، فعلى الأفراد الأيمان بأهداف المجتمع، لأنها تحقق مصالحهم جمعياً فبالضرورة أن يكون لكل مجتمع أهداف، فإذا كانت هذه الأهداف تعبر عن حاجات حقيقية لأفراد الجماعة، وتحقق مصالحهم فإنهّم حتماً سيلتفون حولها ويتحقق التماسك الاجتماعي، ومن الضروري أن تكون هذه الأهداف نابعة من حاجات ومشاكل الأفراد داخل المجتمع[٦٣].

٢- العامل الديني (Religion Factor): تفرض مبادئ الدين الاساسية لأي مجتمع ضرورة التعايش والتفاعل والسلام بين أفراد المجتمع، وعلية فالدين يؤدي دوراً اساسياً في تحقيق التماسك الاجتماعي. وذلك عن طريق اجماع وقبول الافراد لقيم الدين وشعائره، باعتبارها هي التي توجه سلوكهم في مختلف المجالات الاجتماعية[٦٤]. و يعد الدين جزءاً من الموروث الحضاري والثقافي للأمم والمجتمعات، ويسهم بشكل كبير في تشكيل منظومة القيم والعادات والتقاليد في المجتمع.[٦٥].

٣-العدالة الاجتماعية (social Justice): وتعد العدالة الاجتماعية من اهم عوامل التماسك الاجتماعي في المجتمعات وعادة ما يطلق عليها " **العدالة المدنية**" فاذا وجد في اي مجتمع معاملة عادلة وتشارك جميع افراد المجتمع في الخيرات، وتم ازالة وتقليص الفوارق الكبيرة بين طبقات المجتمع، وذلك عن طريق تكافؤ الفرص بشكل موضوعي والمساواة بتوزيع الموارد والانتاج فهذا من شأنه ان يقوي الروابط بين الافراد ويعزز التماسك الاجتماعي[٦٦].

الشكل (٤) يوضح متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية[٦٧].

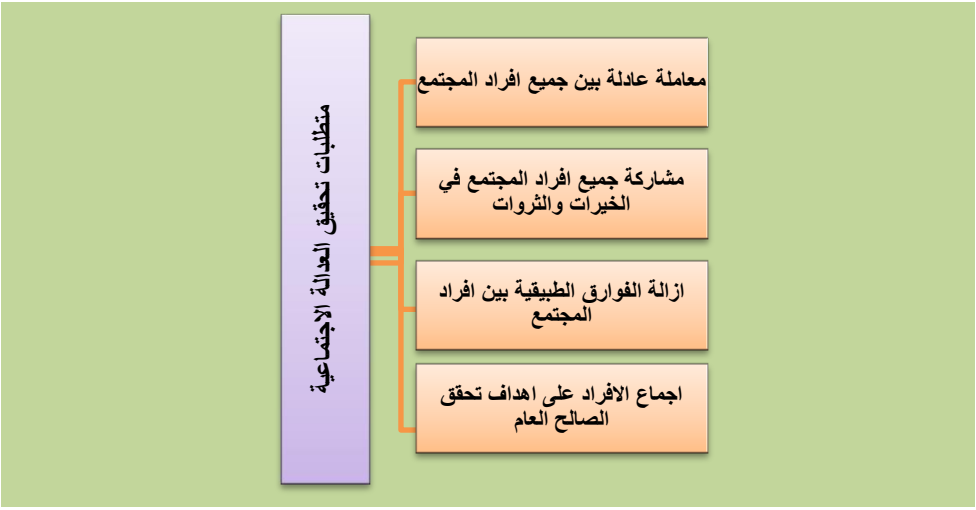

٣- **الاندماج والمصالحة الوطنية** (Inclusion &National Reconili): ان فكرة الاندماج الاجتماعي مرغوباً فيها ومحببة شعورياً ومتفق عليها ايديولوجياً، فضلاً عن فكرة الوحدة او المصالحة الوطنية، وتعد ذات صلة بالدمج والتوحيد الاجتماعي، فالإدماج قاسم مشترك بين افراد المجتمعات والديانات جميعها، وجذوره ضاربة في اعماق التأريخ البشري، فغالباً ما ينحى خطاب الوحدة والتماسك هذا المنحى، فليس من الممكن لقوة اجتماعية ان تجمع الناس على اهداف مشتركة الا بايدلوجيا توحيدية او إدماجيه[٦٨]. والمصالحة تشكل من المجتمع وحدة عضوية متماسكة، وإنْ هذهِ العملية تستند قبل كل شيء الى افق وشبكة واسعة من العمليات المتطلبات [٦٩]

٤- **منظومة القيم والثقافة** (value system & culture):

من المتغيرات المهمة والجوهرية في جميع الثقافات، منظومة القيم والأفكار التي تحدد ما هو مهم ومرغوب للمجتمع وما هو غير مرغوب وضار، ان هذهِ المجموعة من الافكار والسمات الثقافية والقيمية تضفي معناً محدداً وتعطي مؤشرات توجه وترشد الافراد[٧٠]. و تسهم الثقافة و منظومة القيم الاجتماعية في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، اذ يلتقي افراد المجتمع حول القيم التي يتبناها المجتمع، فيترجموها الى مجموعة من السلوكيات يمارسها افراد المجتمع في المواقف المختلفة التي تتطلب استخدام هذهِ القيمة [٧١]. ويعد كل من (اميل دوركايم) و(تالكوت بارسونز) من أهم علماء الاجتماع الذين اكدوا على الاتفاق القيمي كقاعدة أساسية لتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار، عن طريق تدفق القيم الثقافية التي

تتولى تنظيم التفاعل بين الافراد من خلال ثلاثة ابعاد: يتمثل البعد الاول في دور وفاعلية منظومات القيم باعتبارها تكوينات رمزية قائمة في المجتمع تحدد للأفراد الخطأ والصواب في مختلف المواقف، اما البعد الثاني يتحدد من خلال تحول القيم الى معايير وتقاليد واعراف، اما البعد الثالث فتتولى الثقافة ومنظومة القيم ضبط التفاعل بين الافراد من خلال صيغة التوقعات المتبادلة [٧٢].

استنتاجات الدراسة

لقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:-

١- أنّ غالبية أفراد مجتمع الدراسة نزحوا الى خارج مدينتهم نتيجة لأحداث العنف التي حصل سنة ٢٠١٤ بسبب دخول التنظيمات الارهابية والصراع المسلح الذي جرى في مدنهم.

٢- هناك اختلاف وتغيرات بنسب بسيطة وقليلة بين العلاقات الاجتماعية للأفراد مع (الاسرة والجيران والاقارب)، بين فترة ما قبل النزوح وبعد النزوح، أذ تبين النتائج ان هناك ضعفاً في العلاقات الاجتماعية عّما كانت علية قبل النزوح.

٣- إنّ العلاقات الاجتماعية بين أفراد مجتمع البحث والأقارب اكثر العلاقات تعرضاً للضعف والوهن، ويرجع السبب الأول حسب اجابات المبحوثين الى النزوح.

٤- يتفق اكثر من نصف عينة الدراسة على ان (للأمن) الدور الاساسي لتعزيز وتقوية التماسك الاجتماعي، ثم يليه (توفير الخدمات) و(واعادة اعمار المناطق المدمرة)، مما يدل على أنْ هذهِ المتغيرات هي التحدي الاهم التي يواجه افراد المجتمع الانباري.

٥- يؤيد اغلبية أفراد مجتمع البحث بأنهم دائماً مستعدون لتقديم المساعدة لمن يطلب منهم ذلك، وهي نسبة جيدة، وتدل على قوة التضامن الاجتماعي بين افراد المجتمع وقيم المساعدة والايثار.

٦- . ادت الاوضاع التي مر بها المجتمع الانباري الى ازدياد حالات الثأر والانتقام بشكل ملحوظ بعد مدّة النزوح، حيث كانت هذهِ الظواهر معدومة تقريباً في المجتمع الانباري.

٧- تتمثل اكثر حالات الثأر التي شهدها المجتمع الانباري في هدم المنازل وحرقها، فضلاً عن طرد بعض الافراد من المدينة ومنعهم من العودة الى مساكنهم، واعلان البراءة عشائرياً من البعض.

٨- هناك قناعة تامة لدى نصف عينة البحث أو أكثر بقليل أنَّ (التنظيمات الارهابية) هي اخطر العوامل التي تؤثر على التماسك الاجتماعي في المجتمع الانباري.

٩- يعدّ ثالوث (الفساد والرشوة والصراعات والعشائرية) العامل الثاني الذي يهدد التماسك الاجتماعي في مجتمع الدراسة.

التوصيات

التوصية الاساسية

١- ان استعادة التماسك الاجتماعي وتعزيزه لن يكون باستعادة التضامن الآلي، بل في دفع المجتمع نحو التضامن العضوي، بمعنى زيادة الوعي واعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة الرسمية، وتقوية القواعد الرشيدة في البناء المؤسسي، وذلك بتفعيل سلطة الجزاء العادل.

توصيات الى الحكومة العراقية

١- دعم المبادرات الحكومية وغير الحكومية التي تهدف الى تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية في المناطق المحررة من سيطرة داعش.

٢- وضع خطة واستراتيجية لحصر السلاح بيد الدولة فقط، وسحبه من جميع التشكيلات غير الرسمية كالعشائر وفصائلها المسلحة.

٣- تعويض المواطنين المتضررين من جراء الحرب ضد الارهاب تعويضاً يتناسب مع حجم الخسائر المادية والبشرية.

٤- العمل وبجدية على مراقبة شبهات الفساد الاداري في ملفات التعويضات والشهداء والجرحى، ومعاقبة المفسدين.

٥- القيام بمبادرات مع ابناء مجتمع الانبار لتعزيز التماسك الاجتماعي وتقوية الثقة بين المواطنين والحكومة المحلية.

ايجاد حلول عاجلة وسريعة للنازحين في مخيم العامرية ومخيم المدينة السياحية، من اجل اعاده الابرياء والعوائل الى مساكنهم، وتقديم المجرمين ومن تلطخت ايدهم بالدماء الى العدالة.

*(داعش) او ما يسمي نفسه بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تنظيم إرهابي متطرف ظهر بقوة في سنة ٢٠١٤ اجتاح بعض المدن العراقية والسورية. للاطلاع اكثر انظر: معن خليل عمر، علم اجتماع الفضائح،ط١، دار الشروق للنشر، عمان، ٢٠١٧،ص ٢٢٧.

* مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الرابعة، الفصل التشريعي ١، النازحون: إعدادهم ومؤشرات العودة دائرة البحوث، ٢٠١٨، ص٧.

** مجلس القضاء الاعلى، رئاسة محكمة استئناف الانبار، قسم الاحصاء.

(٣)صالح بن عبدالله الدبل، مهارات البحث الاجتماعي ، ط١، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠١٨، ص**٥٣**.

(٤)ابراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر، عمان، ٢٠٠٨، ص**٦٥**.

(٥)صالح بن عبدالله الدبل، مهارات البحث الاجتماعي، ط١، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠١٨، ص٥٤.

(٦)Bidhan Acharya, **Questionnaire Design,** University Grants Commission .Nepal,2-11-June 2010,p2

.(٧)Ibid, p 2

(٨)M. Easwaramoorthy, **Interviewing For Reserch,** Canada Volunteerism .Initiaitve, Canadienne Sur le benvolat,20013,p1

(٩)اعتمدنا على تقسيم مدينة الفلوجة اداريا عن طريق استخدام برنامج (**google maps**)، الذي يعرض الخريطة الجغرافية للمدينة مع تقسيم الاحياء السكنية والنقاط الدالة، وفقاً لتقسيمات حديثة. وتتكون مدينة الفلوجة من الاحياء التالية: **١.العسكري ٢.الشرطة ٣.الضباط ٤.المعلمين ٥. المهندسين٦. الجولان ٧. الاندلس ٨. الجمهورية ٩. الوحدة ١٠. الرسالة ١١. جبيل ١٢.الشهداء ١٣. نزال ١٤.الصناعي ١٥. الجغيفي.**

(١٠)Paulin Taboada And Kateryna Fedoruka Cuddeback, **Person Society And .Value**, Printed On Acid-Free Paper,London, 2002,p54

(١١)Council Of Europe, Council For Cultural Co-operation**, Education And Social .Cohecion,** Germany (Strasbourg)2000, p44

(١٢)Mary Ann Walter And Sctt H**. Boyd ,Cultural Difference Andsocial .Solidarity**, Cambridge Scholars Publishing, 2014,P2

(١٣)Jane Jenson ,Defining And Measuring **Socia Cohesion ,Commonwealth .Secretariat** And **Unrisd**,2010,P4

(١٤)M. zupl And E. Estruch Puertas , Challenges Of Social Cohesion In Times Of Crisis, Printed In Spain,2010,P84.

(١٥)M Frane Adam, The Challenges Of Sustanied Development The Role of Socio-Cultural, Hungary By Akademiai Nyomda, New york,2005, p131.

(١٦)جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمه محمد الجوهري وأحمد زايد وآخرون، المجلد الاول ، المشروع القومي العربي للترجمة القاهرة، ٢٠٠٧، ص٣٧٢.

(١٧)فردريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، اكاديميا انترناشيونال، بيروت، ص٢٢٦.

(١٨)معن خليل عمر، انشطار المصطلح الاجتماعي، دار الامل للنشر، ط٣، عمان، ١٩٩٣، ص١٤٨.

(١٩)معن خليل عمر، انشطار المصطلح الاجتماعي، مصدر سابق، ص١٤٩.

(٢٠)Gareth Morrl, Christopher Mcdowell, **(Displacement Beyond Conflict): Challenges For The 21ST Century,** United States On Acid-Free,,2010,P11.

(٢١)Holly Reed, John Haaga And Charles Keely, Editors, **The Demography Of Forced Migration** ,National Academy Press,Washington,1998,P13.

(٢٢)Pierre Monforte , David Bartra **,Key Concepts In Migration ,**Replika Press Pvt India,2014,P17.

(٢٣)مؤيد منفي محمد شرقي (دور الصراع السياسي . العشائري في التماسك الاجتماعي في محافظه الانبار) اطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعه بغداد،٢٠١٤.

(٢٤)إدريس الكروي، إشكالية التماسك الاجتماعي في العالم العربي، مؤسسة فريدريك ايبرت للنشر، المغرب، ٢٠١٥، ص٤٥.٦٧.

(٢٥)Protap Mukherjee And Lopamudra Ray Saraswati,**(Levels And Patterns Of Social Cohesion And Its Relationship With Development In India)**, Jawaharla Nehru University, India,2006.

(٢٦)كامل محمد محمد عويضة، علم النفس الاجتماعي، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت،٢٠١٢، ص٨١.

(٢٧)خليل ميخائيل معوض، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ١٩٩٩ ص٩٩.

(٢٨)كامل محمد محمد عويصة ،مصدر سبق ذكره،ص،٨١.

(٢٩)عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة، ط١، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠١٢، ص١٧٧.

(٣٠)علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة وقضايا المجتمع آليات التماسك الاجتماعي، مكتبة الانجلو المصرية،، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص٦٦.

(٣١)جابر احمد برزان، العمل التطوعي، ط١ ، الجنادرية لنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٧، ص٥٧.

(٣٢)حميد كردي الفلاحي، (العمل الاجتماعي التطوعي ودورة في تعزيز التضامن الاجتماعي)، بحث منشور، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب جامعة الموصل، مجلد، عدد، ١٩٩٤ ص٢٠٨.

(٣٣)Sylvain Acket & Monique Borsenberger, **(Measuring And Validating Social Cohesion a Bottom-Up Approach)**, By The OECD, Development, Center,Paris, 20-21, January 2011, p4.

(٣٤)Kate Lefko – Everett, **(Towards A Mesurement Of Scoial Cohesion For Africa)**, By Institute And Reconciliation Fos UNDP,29 June 2016,p1.

(٣٥)حميد كردي الفلاحي، الاثار الاجتماعية للحرب على المجتمع،ط١، دار الذاكرة للنشر، بغداد، ٢٠١٨، ص٢١.

*الشكل من عمل الباحث.

(٣٧)معن خليل عمر، المعضلة العراقية، ط١، دار الشروق للنشر، عمان، ٢٠١٣، ص١١.

(٣٨)نبيل عمران موسى، (الهجرة القسرية في العراق) كلية الآداب، بغداد، ع ٨٤، ٢٠٠٧ ص٢.

(٣٩)خضر دوملي، مقومات وأسس التماسك الاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزوح، ط١، دار نون للنشر، المول، ٢٠١٨ ،ص١٩.

(3) Nat J. Colleta & Anita Kelle, **Social Cohesion And Conflict ,Prevention**, Washington D. C, First Priniting, U S A, 2010,p18.

(٤١)خضر دوملي، مصدر سابق، ص٢١.

(٤٢)Nat J. Colleta & Anita Kelle, **Social Cohesion And Conflict ,Prevention**, Washington D. C, First Priniting, U S A, 2010,p18.

(٤٣)James L. Richardson, **Cirsis Diplomacy: The Great Powers since,** Gambridge University, 2015,p10.

(٤٤)انظر: رسول مطلق، (تداعيات احتلال الموصل)، مجلة المفتش العام، عدد (٢٠)، ٢٠١٧، ص٣٨.

(٤٥)محمد عبدالله المرعل، الأزمات مفهومها واسبابها واثارها، مكتبة القانون، الرياض، ٢٠١٤،ص٤٩.

(٤٦)محمد عبدالله المرعل، مصدر سابق، ص٥٠.

(٤٧)محمد عبدالله المرعل، مصدر سابق، ص٥٠.

(٤٨)محمد عبدالله المرعل، مصدر سابق، ص٥١.

(٤٩)محمد عبدالله المرعل، مصدر سابق، ص٥١.

(٥٠)تقرير لجنة حقوق الانسان في العراق، كانون الثاني، حزيران، بغداد، ٢٠١٤، ص٧.

(٥١)تقرير هيومن رايس وتشش، عدالة منقوصة، المحاسبة ضد انتهاكات داعش، ٢٠١٧، ص٤٢.

(٥٢)وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، قسم البرمجة، عدد العوائل النازحة عام ٢٠١٤.٢٠١٨.

(٥٣)المنظمة الدولية للهجرة/ العراق، مصفوفة تتبع النازحين، ٢٠١٨، ص٥.

(٥٤)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الوطني للنازحين، ٢٠١٨، ص٣٧.

(٥٥)وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر سابق، ص٢٧.

* نسبة الاعالة تعني: العبء الذي يتحمله السكان المنتجون في المجتمع وذلك من اجل إعالة فئات السكان غير المنتجة.

(٥٦)وزارة التخطيط الجهاز المركزي، مصدر سابق، ص٢٧.

(٥٧)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، ص٢٨.

(٥٨)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، ص٢٩.

(٥٩)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء مسح حصر وتقيم الاضرار، البنى التحتية والمباني، ٢٠١٨، ص١٧.

(٦٠)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح وحصر وتقييم الأضرار نتيجة الأعمال الارهابية والحرب ضد داعش، ٢٠١٨، ص١٤.

(٦١)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٧، ص١٢٥.

(٦٢)وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٧، ص١٢٧.

(٦٣)ادريس كراوي، إشكالية التماسك الاجتماعي في العالم العربي، منشورات جعية الدراسات والابحاث من أجل التنمية، الرباط، ٢٠١٥، ص١٤٣.

(٦٤)علي ليلة، النظرية الاجتماعي، قضايا التماسك الاجتماعي، مصدر سابق، ص٦٧.

(٦٥)ادريس الكرواي، مصدر سابق، ص١٤٨.

(٦٦)ادريس الكراوي، مصدر سابق، ص١٤٤.

(٦٧)الشكل من عمل الباحث

(٦٨)مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الامة ، مصدر سابق، ص١٣٢.

(٦٩)علي ليلة، النظرية الاجتماعية اليات التماسك الاجتماعي، مصدر سابق،ص٥١.

(٧٠)نتوني كدنز، علم الاجتماع(مع مدخلات عربية) ترجمة فايز الصياغ،ط١،المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٥، ص٧٩.

(٧١)نادية محمود مصطفى، القيم في الظاهرة الاجتماعية، اعمال الدورة المنهجية لتفعيل القيم في الدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة،٢٠١٠، ص٤٥.

(٧٢)علي ليلة، النظرية الاجتماعية، اليات التماسك الاجتماعي، مصدر سابق ،ص٧٠.

English Reference

- Maan Khalil Omar, sociology of scandals, Vol.1, Al Shorouk publishing house, Amman, 201.
- Iraqi Council of Representatives, fourth electoral session, legislative chapter 1, IDPs: their preparation and indicators of return Research Department, 2018,.
- Saleh bin Abdullah Al-Dabal, Social Research Skills, Vol. 1, Obeikan publishing, Riyadh, 2018.
- Ibrahim Abrash, the scientific method and its applications in the social sciences, Al Shorouk publishing house, Amman, 2008, .
- Saleh bin Abdullah Al-Dabal, Social Research Skills, Vol. 1, Obeikan publishing, Riyadh, 2018,.
- Bidhan Acharya, **Questionnaire Design,** University Grants Commission Nepal,2-11-June 2010,.
- M. Easwaramoorthy, **Interviewing For Reserch,** Canada Volunteerism Initiaitve, Canadienne Sur le benvolat,20013,p1.
- Paulin Taboada And Kateryna Fedoruka Cuddeback, **Person Society And Value**, Printed On Acid-Free Paper,London, 2002,p54.
- Council Of Europe, Council For Cultural Co-operation**, Education And Social Cohecion,** Germany (Strasbourg)2000, p44.
- Mary Ann Walter And Sctt H**. Boyd ,Cultural Difference Andsocial Solidarity**, Cambridge Scholars Publishing, 2014,P2.
- Jane Jenson ,Defining And Measuring **Socia Cohesion ,Commonwealth Secretariat** And **Unrisd**,2010,P4.
- M. zupl And E. Estruch Puertas , Challenges Of Social Cohesion In Times Of Crisis, Printed In Spain,2010,P84.
- M Frane Adam, The Challenges Of Sustanied Development The Role of Socio-Cultural, Hungary By Akademiai Nyomda, New york,2005, p131.
- Jordan Marshall, Encyclopedia of sociology, translated by Mohammed al-Jawhari, Ahmed Zayed and others, volume I, Arab National Translation Project Cairo, 2007,.
- Frederic Maatouk, Dictionary of Social Sciences, academia international, Beirut, P.226.
- Maan Khalil Omar, the fission of the social term, Dar Al-Amal publishing house, Vol. 3, Amman, 1993.
- Gareth Morrl, Christopher Mcdowell, **(Displacement Beyond Conflict): Challenges For The 21ST Century,** United States On Acid-Free,,2010,P11.
- Holly Reed, John Haaga And Charles Keely, Editors, **The Demography Of Forced Migration** ,National Academy Press,Washington,1998,P13.
- Pierre Monforte , David Bartra **,Key Concepts In Migration ,**Replika Press Pvt India,2014.

- MU'ayyad manfi Muhammad Sharqi (the role of political-tribal conflict in social cohesion in Anbar Governorate) unpublished doctoral thesis, Department of Sociology , Faculty of Arts, University of Baghdad,2014.
- Idriss El Karoui, the problem of social cohesion in the Arab world, Frederic Ebert publishing house, Morocco, 2015.
- Protap Mukherjee And Lopamudra Ray Saraswati,**(Levels And Patterns Of Social Cohesion And Its Relationship With Development In India)**, Jawaharla Nehru University, India,2006.
- Kamel Mohamed Mohamed Aweida, Social Psychology, scientific books publishing house,Beirut, 2012.
- Khalil Mikhail Moawad, Social Psychology, University House of thought, Cairo, 1999.
- Ayed Awad al-warikat, theories of criminology, Vol.1, Wael publishing house, Amman, 2012.
- Ali Leila, contemporary social theory and community issues, mechanisms of social cohesion, Anglo-Egyptian library,, Alexandria, 2015.
- Jaber Ahmed Barzan, voluntary work, Vol. 1, Janadriya publishing and distribution, Amman, 2017, p.57.
- Hamid Kurdi Falahi, (voluntary social work and a course in strengthening social solidarity), published research, journal of arts of Mesopotamia, Faculty of Arts, University of Mosul, Vol., no., 1994.
- Sylvain Acket & Monique Borsenberger, **(Measuring And Validating Social Cohesion a Bottom-Up Approach)**, By The OECD, Development, Center,Paris, 20-21, January 2011,.
- Kate Lefko – Everett, **(Towards A Mesurement Of Scoial Cohesion For Africa**), By Institute And Reconciliation Fos UNDP,29 June 2016.
- Hamid Kurdi Falahi, the social effects of war on society,Vol.1, memory publishing house, Baghdad, 2018,.
- Maan Khalil Omar, the Iraqi dilemma, Vol. 1, Al-Shorouk publishing house, Amman, 2013.
- Nabil Omran Musa, (forced migration in Iraq) Faculty of Arts, Baghdad, P.84, 2007.
- Khader domli, elements and foundations of social cohesion in post-displacement societies, Vol .1, noon publishing house, mall, 2018.
- Nat J. Colleta & Anita Kelle, **Social Cohesion And Conflict ,Prevention**, Washington D. C, First Priniting, U S A, 2010,p18 .
- Nat J. Colleta & Anita Kelle, **Social Cohesion And Conflict ,Prevention**, Washington D. C, First Priniting, U S A, 2010,.
- James L. Richardson, **Cirsis Diplomacy: The Great Powers since,** Gambridge University, 2015,.

- Mutleq Rasool, (repercussions of the occupation of Mosul), inspector general magazine, No. 20, 2017, P.38.
- Mohammed Abdullah Al-Maral, crises, their concept, causes and effects, law library, Riyadh, 2014,.
- Report of the commission on human rights in Iraq, January, June, Baghdad, 2014,.
- Human Rights Watch report, imperfect justice, accountability against ISIS violations, 2017, P.42.
- Ministry of migration and displaced persons, information and research department, programming department, number of displaced families in 2014-2018.
- Ministry of Planning, Central Statistical Agency survey inventory and assess damage, infrastructure and buildings, 2018,.
- Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, survey, inventory and assessment of damage as a result of terrorist acts and the war against ISIS, 2018.
- Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, National Development Plan, 2017, p.125.
- Iraqi Ministry of Planning, National Development Plan, 2017.
- Idriss Karawi, the problem of social cohesion in the Arab world, publications of the Association of studies and research for development, Rabat, 2015, .
- Ntouni kaddens, sociology (with Arabic input) translated by Fayez al-Sayag, Vol. 1, Arab Organization for translation, Beirut, 2005.
- Nadia Mahmoud Mostafa, values in social phenomena, works of the methodological course for activating values in social studies, Cairo University,2010.